

قرر :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء جبانة للسلمين بالقرية السابعة بمنطقة أيسس بزمام المنشية الجديدة بمحافظة الاسكندرية .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لإنشاء هذه الجبانة البالغة مساحتها ٨ أفدنة و ١٨ قيراطا و ١٣ سهما من أملاك الدولة الخاصة والموضح بيانها وموقعها وحدودها بالمذكرة والرسم المرفقين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٨ (٢٨ يناير سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٩

بشأن اعتبار مشروع إنشاء جبانة للسلمين بالقرية السابعة بمنطقة أيسس محافظة الاسكندرية - من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة لها

اقتضت الضرورة - بعد إنشاء القرية السابعة بمنطقة أيسس بمحافظة الاسكندرية البالغ عدد سكانها حاليا حوالى ٢٧٠٠ نسمة - إنشاء جبانة للسلمين بالقرية المذكورة وقد وقع اختيار اللجنة التي شكلت لهذا الغرض على قطعة أرض مساحتها ٨ أفدنة و ١٨ قيراطا و ١٣ سهما بمحوض بحيرة مريوط خارج الزمام رقم ٨ بزمام المنشية الجديدة ضمن كردون محافظة الاسكندرية باللوحه المساحية ٦-١ شمال غرب مقياس ١/٥٠٠٠ لإنشاء هذه الجبانة .

وحود هذه القطعة هي :

الحد البحرى - باقى أملاك الدولة بطول - ٣٣٥ مترا .

الحد الشرقى - باقى أملاك الدولة بطول - ١١٠ مترا .

الحد القبلى - مصرف المنشية رقم ٢ بطول - ٣٣٥ مترا .

الحد الغربى - باقى أملاك الدولة بطول - ١١٠ مترا .

وهذه القطعة من أملاك الدولة الخاصة وقد وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى على تخصيص هذه القطعة لإنشاء الجبانة عليها .

وقد أقر السيد المحافظ اختيار موقع هذه الجبانة .

وحيث إن القرار الجمهورى رقم ٣٠٠٤ لسنة ١٩٦٢ قد فوض السيد رئيس الوزراء فى مباشرة الاختصاصات المخولة للسيد رئيس الجمهورية المنصوص عليها بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بزراع الملكية للنفعة العامة والاستيلاء على العقارات .

وحيث إن الأمر يقتضى الاستعجال - فقد تضمن مشروع القرار الاستيلاء على الأرض اللازمة لهذا المشروع .

لذلك يتشرف وزير الإدارة المحلية بعرض مشروع القرار المرفق على السيد رئيس الجمهورية - برجاها التفضل بالموافقة عليه وإصداره

وزير الإدارة المحلية

محمد حمدي عاشور

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٩

بشأن اعتبار مشروع إقامة مبنى مخازن مجلس مدينة دمياط محافظة دمياط من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة لها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن زرع ملكية العقارات للنفعة العامة أو التحسين ، المعدل بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة مبنى مخازن مجلس مدينة دمياط محافظة دمياط .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لهذا المشروع والبالغة مساحتها ٥٦١٠ أمتار مربعة والموضح بيانها وموقعه وحدودها وأسماء ملاكها بالمذكرة والكشف والرسم المرفقة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٨ (٢٨ يناير سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٩

بشأن اعتبار مشروع إقامة مبنى مخازن مجلس مدينة دمياط محافظة دمياط من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة لها

نظرا لحاجة مجلس مدينة دمياط إلى قيام مثل هذا المشروع لأنه لا يوجد في مخازن يمكن أن يستعملها المجلس في تشوين مهماته وجريش عربات القمامة والنقل وما يتبعها من مخلفات وكذا لوازم أعمال المجارى والرصف وغيرها لذلك قامت لجنة اختيار المواقع بالبحث عن موقع من أملاك الحكومة يمكن أن يصلح للفرض المطلوب إلا أنها لم تجد بين أملاك الحكومة ما يصلح لهذا الفرض واتجه الرأي إلى اختيار هذا الموقع للمشروع نظرا لأنه مناسب للفرض المطلوب - كما أن اللجنة لم تهتد إلى موقع فضاء واقع على شارع مرصوف وبعيد عن زحام الكثرة السكنية مثل هذا الموقع كما راعت اللجنة أن مثل هذه الأرض سوف لا تكلف الدولة ثمنا كبيرا يبعدها عن السكن وقد توفرت فيها الشروط المطلوبة من حيث المرافق كالتيار والكهرباء وصلاحيات الأرض للبناء ومراعاة التخطيط العام لمدينة دمياط - ويقع هذا الموقع بحوض عزبة وهذان رقم ٨٩ ضمن القطعتين ١٣ و ١٥ بزمام ناحية شط عزبة اللحم بمسطح ٥٦١٠ أمتار مربعة.

وحدود هذه القطعة هي :

الحد البحري : باقى القطعة رقم ١٣ بحوضه بطول ١٩,٤٠ مترا .
الحد الشرقى : باقى القطعة رقم ١٥ بحوضه مكون من ثلاثة خطوط منكسرة بطول ١٣٨,٨٠ مترا .

الحد القبلى : شارع ثروت (طريق) بطول ٧٦ مترا .

الحد الغربى : شارع رأس البر بطول ١٣٢ مترا .

وهذه القطعة تملك كل من ورتة الشيخ مصطفى البهائى وأمين و محمد حسن العفيفى و محمد رمضان و على أفندى حسنى - وقد ورد بكتاب المحافظة رقم ٩٥١٤ بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٨ أنه قد سبق إدراج مبلغ ١٠٣٧١ جنيها بالكشوف السابق لإرسالها لوزارة الخزانة والمدونة تحت مديريات القطاع الخاص والتي اعتمد بشأنها بمبلغ ٥ مليون جنيه على مستوى الجمهورية للمشروعات المقامة قبل ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٦ .

وقد أقر السيد المحافظ اختيار هذا الموقع للمشروع .

وحيث إن القرار الجمهورى رقم ٣٠٠٤ لسنة ١٩٦٢ قد فوض السيد رئيس الوزراء و بإمارة الاختصاصات المخولة للسيد رئيس الجمهورية المنصوص عليها بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات .

وحيث إن الأمر يقتضى الاستعجال فقد تضمن مشروع القرار الاستيلاء على الأرض اللازمة لهذا المشروع .

لذلك تشرف وزارة الإدارة المحلية بعرض مشروع القرار المرافق - بوجه التفضل بالموافقة عليه وإصداره ما

وزير الإدارة المحلية

محمد حمدى عاشور

كشف ملاك موقع مخازن مجلس مدينة دمياط

ملاحظات	اسم واضع اليد	المقدار			رقم المكلفة	اسم المول صاحب التكليف
		س	ط	ف		
بهذا المقدار ٤ أفدنة و ١١ سهما أطيان غير مربوطة .		١٣	١٨	٦	٨٨٢ ١٥٣	(١) ورتة الشيخ مصطفى البهائى وأمين
		١٥	١١	-	١٤١٦	(٢) محمد حسن العفيفى
المقدار ١٢ فداناً و ٢١ سهما سكن أطيان غير مربوطة .		١٨ $\frac{١}{٣}$	١	-	٤٠٥	(٣) محمد رمضان
		٢١	١٢	-	٩٥٥	(٤) على أفندى حسنى